

**مؤتمر الخريجين العام ودوره في اليقظة
السياسية وقيادة الكفاح الوطني في السودان**

1938 – 1955م

د/فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد

استاذ مشارك/ جامعة البحر الأحمر

مستخلص البحث

هدف هذا البحث الي تقديم دراسة علمية حول نشأة وقيام مؤتمر الخريجين العام ودوره في الكفاح الوطني ضد الوجود الاجنبي في السودان. وجاءت اهمية البحث في انه يسלט الضوء علي مؤتمر الخريجين العام ذلك الكيان الوطني الذي كان له دور عظيم في تاريخ الحركة الوطنية السودانية وقيادة النضال الوطني من اجل تقرير المصير.

اتبع الباحث منهج البحث التاريخي الوصفي والتحليلي في دراسة وتحليل المعلومات من المصادر والمراجع وصولاً الي النتائج والتوصيات التي ضمنت نهاية الدراسة.

وخلصت الدراسة الي ان قيام مؤتمر الخريجين العام وظهوره ككيان يقود الكفاح الوطني يعتبر ضرورة ملحة في ذلك الوقت لتوحيد جهود الخريجين والمستنيرين من ابناء الشعب السوداني لمقاومة ومناهضة الاستعمار في البلاد.

واوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية الخاصة بمؤتمر الخريجين العام ودوره في الحركة الوطنية السودانية, ودراسة نشاط رموزه الوطنية الذين ساهموا بقدر كبير وفعال في مسرح الحياة السياسية بالسودان والذي قاد البلاد نحو اعلان الاستقلال من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م.

ABSTARCT

The aim of this research is to provide a scientific study on the origin and establishment of the General Alumni Conference and its role in the national struggle against the foreign presence in Sudan. The importance of the research was that it highlighted the general alumni conference, a national entity that played a great role in the history of the Sudanese national movement and the leadership of the national struggle for self-determination .

The researcher followed the method of descriptive and analytical historical research in the study and analysis of information from sources and references to the results and recommendations that ensured the end of the study.

The study concluded that the establishment of the General Alumni Conference and its emergence as an entity leading the national struggle is an urgent necessity at that time to unite the efforts of graduates

and enlightened sudanese people to resist and oppose colonialism in the country.

The study recommended the need to increase interest in research and scientific studies of the General Alumni Conference and its role in the Sudanese National Movement, and to study the activity of its national symbols who contributed significantly and effectively in the theater of political life in Sudan, which led the country towards the declaration of independence from within parliament on December 19, 1955.

المقدمة:

تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الاولى بزيادة الوعي الوطني, وتغير اسلوب ونهج المقاومة الوطنية, وقد كان للتعليم اثره الظاهر في نهج ومسيرة النضال الوطني لأبناء الوطن في مواجهة الاستعمار بالبلاد, ولذلك فقد انتهج الخريجين من المتعلمين سياسة جديدة اكثر فعالية من فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى حيث ارتبطت المقاومة في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى وتأثرت بالجانب الديني فكانت معظم حركات المقاومة مرتبطة بإحياء المهدية وتعاليمها وبظهور الحركات العيسوية, اما فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى يمكن ان نطلق عليها كما يري الباحث "الحركة الوطنية الواعية في اهدافها" لأنه اصبح هناك نوع من الوعي وسط الشباب بسبب التعليم الذي افرز طبقة من الخريجين والمستنيرين الذين قادوا الحركة الوطنية علي عكس ما كان سائداً من المؤثرات الدينية السابقة التي ارتبطت بإحياء المهدية والحركات العيسوية.

ونتيجة لذلك فقد ظهرت العديد من اشكال المقاومة الوطنية التي اتخذت اسلوب جديد في المواجهة مع المستعمر, فظهرت الجمعيات السياسية لأول مرة في تاريخ السودان مثل جمعية الاتحاد السوداني 1920م وجمعية اللواء الابيض 1924م, وبعد ان ضيقت الحكومة الخناق علي الحركة الوطنية ورموزها واعتقلتهم في السجون ونقلت الموظفين منهم من العاصمة الي الولايات البعيدة. ظهرت الجمعيات الادبية كشكل من اشكال النضال الوطني وقد كان الادباء من شعراء وموسيقيين امثال خليل فرح الذي غني "عزة في هواك" وكذلك عبيد عبد النور " يا

ام ضفاير قودي الرسن فاهتفي فاليحيا الوطن" وغيرهم وكذلك ضمت الجمعيات الادبية صحفيين ومسرحيين يمارسون نشاطهم الادبي في اندية الخريجين في العاصمة والولايات, فظهرت بذلك الملاحم والقصائد الوطنية الرمزية كشكل من اشكال النضال الوطني عبر الجمعيات الادبية.

وفي الثلاثينيات ازاد الوعي الوطني بنشاط الخريجين الذي توج بإنشاء كيان يجمعهم لترتيب صفوفهم في مواجهة الاستعمار بالبلاد فتكون بذلك مؤتمر الخريجين العام في 1938م كخطوة ايجابية نحو ايقاظ الشعور الوطني واجرائية نحو الكفاح الوطني من اجل تحقيق الاستقلال.

مشكلة البحث:

لعب مؤتمر الخريجين العام ككيان يمثل الصفوة الوطنية المستنيرة من ابناء الشعب السوداني دوراً كبيراً في ايقاظ الشعور الوطني وقيادة العمل النضالي من اجل التحرر من الاستعمار في البلاد, وقد ساهم بقدر كبير في الوقوف بصلاية في تحقيق المطالب الوطنية التي اسهمت بقدر كبير في قيادة البلاد نحو تحقيق الاستقلال.

وتقتضي الدراسة الاجابة علي التساؤلات الآتية: كيف كانت نشأة وقيام مؤتمر الخريجين العام؟ كيف كانت مساهمة مؤتمر الخريجين في اليقظة السياسية وقيادة الكفاح الوطني؟ الي أي مدي ساهم مؤتمر الخريجين في مقاومة السياسات الاستعمارية ومحاربة مؤسساتها مثل المجلس الاستشاري لشمال السودان والجمعية التشريعية؟ كيف كان لمؤتمر الخريجين ومذكرته في عام 1942م دور في نشأة الاحزاب السياسية السودانية ومشاركة رموزه فيها؟.

اهمية البحث:

جاءت أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه الذي يتناول مؤتمر الخريجين العام في دراسة علمية تبين الظروف التي هيأت لقيامه ومساهمته في تاريخ الحركة الوطنية السودانية، وهو بذلك يغطي فترة مهمة من تاريخ الكفاح الوطني ضد الاستعمار في السودان.

اهداف البحث:

هدف هذا البحث الي تقديم دراسة علمية ل:

- 1- التعريف بنشأة وقيام مؤتمر الخريجين العام 1938م.
- 2- بيان دور مؤتمر الخريجين في اليقظة السياسية وقيادة الكفاح الوطني في السودان في الفترة من 1938م – 1955م عبر:
 - أ. دراسة موقف مؤتمر الخريجين العام من القضايا الوطنية ومقاومته لقيام المجلس الاستشاري لشمال السودان والجمعية التشريعية.
 - ب. دراسة دور مؤتمر الخريجين العام في نشأة وقيام الاحزاب السياسية السودانية ومشاركة رموزه في قيادة العمل النضالي وتحقيق الاستقلال.

منهج البحث:

اتبع الباحث منهج البحث التاريخي الوصفي والتحليلي في دراسة وتحليل المعلومات من المصادر والمراجع وصولاً الي النتائج والتوصيات التي ضمنت نهاية الدراسة.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: 1938 – 1955م.

نشأة وقيام مؤتمر الخريجين العام:

من الواضح أن الحركة الوطنية بالسودان قد ظهرت قبل الحركات الوطنية الأخرى للأقطار الإفريقية المستعمرة، وكانت أكثر قوة منها عند ظهورها، وهذه حقيقة تعطيها أهمية تاريخية، لعبت كثير من العوامل دورها ليكون للسودان هذه الأسبقية، فقد كان للروابط الإسلامية في الشمال أثرها الفعال في تفتيت الفوارق القبلية المحلية وإرساء روابط أخرى فوق مستوى القبلية، كما أن تجارب الماضي تؤكد اتحاد الوطنيين تحت لواء واحد خاصة عندما نشبت الثورة المهدية التي أذابت تلك الفوارق ومكنتهم قوة اتحادهم من دحر الإمبراطورية التركية وتأسيس دولة وطنية مستقلة، بالإضافة إلى تأثير الوطنيين المصريين في صراعهم ضد البريطانيين بالقاهرة (بخيت؛ جعفر محمد علي: 1987، ص 9 - 10).

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بتطور الوعي السوداني والذي تبلور من خلال الأنشطة الوطنية المتعددة وقد كان نتاج ذلك أن ظهرت لأول مرة الجمعيات السياسية بالسودان مثل جمعية (الاتحاد السوداني 1920م - اللواء الأبيض 1924م - أحداث 1924م - الجمعيات الأدبية).

تم توقيع معاهدة 1936 بين بريطانيا ومصر عادت بموجها مصر الي المشاركة في السلطة بالسودان، وبمقتضي هذه الاتفاقية عادت القوات المصرية الي السودان كما عاد بعض المصريين ليحتلوا بعض الوظائف الهامة القيادية التي كانوا يشغلونها من قبل. وبالنسبة للسودان فقد نصت الاتفاقية علي ان يعمل الجانبان البريطاني

والمصري علي رفاهية الشعب السوداني, ولكنهما تركا هذه العبارة دون تحديد. وفي هذه الاجواء اخذ بعض المثقفون السودانيون يتحدثون في مجالسهم عن رفاهية السودانين التي وردت في اتفاقية 1936م ماهي؟ وما مداها وما هي الجهة التي يمكن ان تتحدث باسم السودانين وتعبر عن مظالمهم؟. وهذا ما جعل البعض منهم يشير الي قيام جمعية او هيئة تجمع الجهود الوطنية ويكون من اغراضها وضع خطة لتحقيق رفاهية السودانين, وهناك من دعا لهذه الفكرة في مجلة الفجر.

وكان أهم انجاز في تاريخ الحركة الوطنية هو قيام مؤتمر الخريجين عام 1938م, وقد تكون المؤتمر بعد عدة محاولات لنشر الفكرة بين الخريجين والذي بدأ بفكرة أطلقها خضر حمد في مقال نشره بتاريخ 14/7/1935م في جريدة (السودان) باسمه المستعار (طبيجي), وعلق علي هذا المقال احمد خير المحامي الذي تبني الفكرة وقادها إلي أن قام المؤتمر (حمد؛ خضر: 1980, ص 62).

ويقول احمد خير المحامي: " ان الدعوة لتأسيس مؤتمر الخريجين في السودان قد ظهرت اول مرة في شهر يونيو من عام 1935م علي صفحات جريدة السودان, من صاحبها طبعي وهو الاسم المستعار له- كما يوثق له احمد خير في مذكراته - لكنها لم تثر عندئذ اهتمام قادة الراي العام, فلم يكتب لها الظهور الي عالم الوجود. ثم عادت وبرزت ثانية من صاحبها الاول علي صفحات مجلة الفجر في شهر مايو 1937م فصادفت قبولا واستعداداً من رجال المدارس الفكرية التي كانت تقود الراي العام في العاصمة المثلية. وبعد عدة اجتماعات ومدارس خاصة اقحم المشروع علي نادي الخريجين بأمر درمان فبرزت الفكرة في وضعها القائم (خير؛ احمد محمد المحامي؛ 1991, ص 93 - 94).

يقول محمد عمر بشير: كان هناك احساس متزايد بانه يجب تشكيل تنظيم يقوم بالتعبير عن مطالب المتعلمين وتنسيق جهودهم في الاعمال الاجتماعية والسياسية, وعلمتهم التجارب انه لا يمكن تحقيق أي مطالب دون تنظيم للجهود المشتركة (بشير؛ محمد عمر: 1980, ص 106).

وكذلك اول نداء لإنشاء مثل هذا التنظيم حدث في عام 1935 عندما دعت جريدة الفجر الي تكوين جمعية تعاونية او جمعية اخري لتمثيل الخريجين تدافع عن مصالحهم, وتتصل بالحكومة في جميع المسائل المتعلقة بظروف عمل الخريجين في دواوين الحكومة (مجلة الفجر المجلد الاول: 1935, ص 119 - 120).

دارت كثير من المناقشات حول ذلك المقال في الاجتماعات الخاصة للمثقفين ولكن لم تتخذ اية خطوة عملية في هذا الخصوص. وفي عام 1937 جاء نداء اكثر ايجابية وقوة من نادي الخريجين بود مدني في محاضرة القاها احمد خير المحامي. وقد كانت الجمعية الادبية بود مدني ذات نشاط فعال في الحقل الثقافي خلال مدة طويلة وجذبت اجتماعاتها الاسبوعية انتباه الكثيرين, وكان عدد الحضور كبيراً كالعادة. وقد القي احمد خير محاضرة عن " واجبنا السياسي - مؤتمر الخريجين " نشرت بعض فقراتها في الصحف المحلية.

ولما نشرت بمجلة الفجر اضحت محل المناقشة والجدل بين الخريجين في النوادي والمجالس الخاصة. والمحاضرة في الواقع دعوة للمستنيرين السودانيين فئة الخريجين وشرح للخطوات اللازمة التي يجب علي الخريجين اتباعها لحماية مصالح الشعب وتحقيق المطالب الوطنية.

وقد عددت المصالح والمطالب الوطنية للسودانيين علي الوجه التالي:

1- تطوير التعليم.

- 2- اصلاح القوانين التي تتجافي مع الانصاف والعدل واصلاح اللوائح المتعلقة بالإدارة الاهلية والمالية والشركات الخ.
- 3- اعادة النظر في اتفاقيات القروض واللوائح الخاصة بالتجارة والمالية (خير؛ احمد محمد: مجلة الفجر 1937, ص 181 - 184).

وراي احمد خير ان الخريجين لن يستطيعوا تحقيق أي من المطالب المذكورة ان تفرقت بهم السبل دون تنظيم يمكن ان يعبر عن ارادتهم. والحل في نظره هو الوحدة الثقافية وتكوين تنظيم يجمع شتات الفئة المثقفة لكي يعمل المتعلمون لصالح البلاد في حقول التعليم والاقتصاد والتجارة والرياضة والفن واعمال البر والخير.

ارسلت لجنة نادي الخريجين بود مدني فحوي اقتراح الاستاذ احمد خير المحامي الي نادي الخريجين بأمر درمان لدراسته واتخاذ ما يري بشأنه. وقد راققت الفكرة للقائمين بأمر نادي الخريجين بأمر درمان فقرروا ان يتبنوها وكونوا لجنة تمهيدية لهذا الغرض برئاسة رئيس النادي آنذاك اسماعيل الازهري ومن بين اعضائها مكى شيبة وعثمان شندي, واحمد محمد يسن, وابراهيم يوسف سليمان, وعبد الله ميرغني, واسماعيل عثمان صالح, وبشري عبدالرحمن صغير, وعلي محمد احمد, والهادي ابوبكر, ومحمود الفكي, ودكتور ابراهيم احمد حسين, وخضر حمد, واسندت سكرتارية اللجنة الي الاستاذ جمال محمد احمد (علي حامد: 2000, ص 36).

عقدت اللجنة اجتماعات, واجرت العديد من الاتصالات بأندية الاقاليم, وجررت مناقشات مفتوحة ادارها عثمان شندي الذي كان متأثراً بالمؤتمر الهندي, وانتهت تلك المناقشات بتكوين لجنة تعبر عن راي المثقفين عامة والخريجين خاصة, حول ما جاء في معاهدة 1936 عن تحقيق رفاهية السودانيين واستقر الرأي علي تسمية تلك اللجنة باسم "مؤتمر الخريجين العام".

قررت اللجنة التمهيدية فتح باب عضوية المؤتمر لخريجي المدارس فوق الاولية، علي ان يتم تسجيل العضوية بعد دفع اشتراك سنوي قدره خمسون مليمًا، وعقد جمعية تأسيسية لجميع الاعضاء بنادي الخريجين بأم درمان في ثاني ايام عيد الأضحى المبارك عام 1938 وتقرر ايضا ان تنتخب الجمعية التأسيسية حسب دستور المؤتمر المؤقت هيئة ستينية من ستين عضواً وفي اليوم التالي تنتخب الهيئة الستينية لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً وتعتبر هيئة المؤتمر الستينية برلماناً للمؤتمر ولجنته التنفيذية حكومة له. وفي ثاني ايام عيد الأضحى المبارك المذكور انعقدت الجمعية التأسيسية لمؤتمر الخريجين العام بدار نادي الخريجين بأم درمان حيث استمع الحاضرون الي تقرير من لجنة المؤتمر التمهيدية.

كان الاجتماع العام الاول اجتماعاً حماسياً للغاية، تباري فيه الخطباء والشعراء والادباء، وتعددت البرقيات من مختلف الانحاء مؤيدة لقيام المؤتمر وداعية له بالنجاح. والقي الاستاذ اسماعيل الازهري خطاب الافتتاح بوصفه رئيساً للجنة التمهيدية، ثم اعلن فتح باب للاقتراحات، فتحدث الكثيرون متقدمين ببعض الاقتراحات حول تصورهم لمهمة المؤتمر ورسالته. بعد ذلك اجريت عملية التصويت لاختيار الهيئة الستينية فأسفرت النتيجة عن اختيار عدد من كبار الخريجين والموظفين، حيث كان الناخبون يعتقدون ان مؤتمر الخريجين سيفاوض الحكومة حول مرتبات الموظفين وترقياتهم وامتيازاتهم وتحسين اوضاعهم.

كانت الفكرة السائدة عند صغار الموظفين ان المؤتمر سيكون هيئة مطلبية تتحدث عن شروط الخدمة وكل ما يتعلق بها، ولعل هذه الفكرة كانت تدور بأذهان المسؤولين في حكومة السودان. من اجل ذلك اعترضت الحكومة علي عضوية كبار الخريجين وخاصة القضاة ورجال الجيش اذ لا يصح ان يدخل هؤلاء في مفاوضات مع الحكومة. وبناء علي ذلك استقال من الهيئة الستينية المنتخبة محمد صالح

الشنقيطي والدرديري محمد عثمان وهما من كبار القضاة، كما استقال حامد صالح المكي وعبد الله خليل من كبار رجال الجيش، واستقال من كبار الخريجين احمد عثمان القاضي والشيخ محمد احمد ابو دقن والشيخ ابو القاسم هاشم.

قامت الهيئة الستينية للمؤتمر باختيار اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضواً حسب نص الدستور وكانوا جميعاً من كبار الخريجين الذين يستطيعون التفاهم والتفاوض مع الحكومة. واجتمعت اللجنة التنفيذية لتوزيع المناصب، ولما كان اعضائها من الخريجين فقد تعذر اختيار رئيس للمؤتمر، واتفقوا علي ان تكون الرئاسة دورية فتوالي علي منصب الرئيس اثنا عشر عضوا هم احمد محمد صالح، وحسن ظاهر وحمامد توفيق وعبد الفتاح المغربي، وعبد الماجد احمد، ومحمد الحسن دياب، واسندت السكرتارية الي اسماعيل الازهري، وانتخب محمد عثمان ميرغني اميناً للخزينة، واسماعيل عثمان صالح محاسباً. وبدأت اللجنة التنفيذية اعمالها بوضع لائحة لعضوية المؤتمر ورسوم اشتراك العضوية، وحددت مقر المؤتمر بان يكون في نادي الخريجين بأمر درمان (علي حامد: 2000، ص 36-38).

وعندما تم تكوين المؤتمر وافقت الحكومة على قيامه، وأرسل السكرتير الإداري منشوراً إلي الإداريين في الأقاليم يأمرهم بعدم منع اجتماعات الخريجين وعدم التصدي للداعين له مما حفز الخريجين على المشاركة فيه.

رحبت حكومة السودان بقيام المؤتمر واعتقدت بانه سيكون هيئة مطلية يقتصر نشاطها علي الاهتمام بشئون الموظفين. ولكن مصر اعتقدت بانه نشأ بإيعاز من حكومة السودان اذ لولا موافقتها ما كان يمكن ان يري النور كما انهم اعتقدوا ان اعضاء المؤتمر سيكونون سنداً للبريطانيين في المستقبل عند وقوع أي نزاع بين مصر وبريطانيا.

وعند قيام المؤتمر التف حوله الخريجون، واعتبر الخريجون المؤتمر المؤسسة الدستورية التي يتدربون فيها علي ممارسة الديمقراطية. وانقضت الأعوام الأولي للمؤتمر في التنظيم والتأسيس ولم ينشغل بالقضايا الكبيرة وبدأ بقضايا التعليم والقضايا الاجتماعية وغيرها ولكن بدأ نشاطه السياسي برفع مذكرة في العام 1942م ضمنها مطالب الأمة السودانية وحق السودانين في تقرير مصيرهم (احمد؛ ابراهيم: 2033، ص 27).

دور مؤتمر الخريجين في اليقظة السياسية والكفاح الوطني:

كان مؤتمر الخريجين قد وصل فعلاً الي ما كانت تخشاه حكومة السودان وتجزع منه، وهو انه قد اصبح الممثل لأغلبية الشعب السوداني والناطق باسمه والمعبر عن امانيه الوطنية، وقد ارادات الحكومة قطع الطريق امام المؤتمر ولكن المؤتمر سعي بكل امكانياته ليفصح عن مطالب الشعب السوداني ورغبته في الحرية والديمقراطية مما دفع الحكومة الاستعمارية للإسراع بإقامة هيكلها الخاوية التي اسمتها بالدستورية، وادعت انها الممثل الرسمي للسودان، مثل المجلس الاستشاري لشمال السودان ثم الجمعية التشريعية. (الخليفة؛ عبد اللطيف: 1988، ص 412).

وفي عام 1942م أصبحت كل الظروف مواتية لمضاعفة العمل السياسي، ذلك أن ميثاق الأطلنطي* الذي أعلن عن حق الشعوب في الحرية والديمقراطية. وبعثه كريسي لمناقشة استقلال الهند، وبيانات حكومة الوفد في مصر بخصوص

* ميثاق الأطلنطي: اجتمع الرئيس الأمريكي روزفلت مع رئيس الوزراء البريطاني في شمال الأطلنطي في عام 1942م وأعلنوا هذا الميثاق الذي بشر شعوب المستعمرات بحق تقرير المصير بعد الحرب.

استقلال مصر، كل ذلك قد أثر في تطور النشاط السياسي والذي كان نتاجه مذكرة 1942م التي رفعت للحاكم العام.

وأهم ما جاء في المذكرة أن تصدر حكومتي بريطانيا ومصر تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة، كما تضمنت المذكرة العديد من النقاط.

فكان رد السكرتير الإداري الرفض التام للمذكرة وأعلن أن المؤتمر بتقديمه للمذكرة قد نقض عهد التعاون معها وشروط الاعتراف به.

يقول مدثر عبد الرحيم: عندما نشبت الحرب العالمية الثانية أعلن مؤتمر الخريجين تأييده لقضية الديمقراطية ضد دول المحور، غير انه رفض بعد ذلك قبول دعوة الحكومة الي قيادة حملة تجنيد السودانيين في قوة الدفاع السودانية. وعندما انشئت محطة الاذاعة في ام درمان في سنة 1940م قبل المؤتمر دعوة الحكومة الي المساهمة في ادارتها وسمح للأعضاء في سنة 1942 بان يذيعوا نشرات معينة من الاخبار باسم المؤتمر. وقد تشجع المؤتمر بعد نجاحه وزيادة شعبيته ان يقدم بالنيابة عن شعب السودان مذكرة في عام 1942م عرض فيها المطالب الآتية:

1- ان تصدر الحكومتان البريطانية والمصرية تصريحاً مشتركاً في اول فرصة ممكنة يمنح فيها السودان , في حدوده الجغرافية, الحق في تقرير مصيره مباشرة بعد الحرب علي ان يكون ذلك الحق معززاً بضمانات تؤكد حرية كاملة في التعبير عن ذلك, وكذلك ضمانات تؤكد حق السودانيين في تقرير حقوقهم الطبيعية مع مصر بمقتضي اتفاق خاص بين الامتين المصرية والسودانية.

2- تشكيل هيئة تمثيلية من السودانيين للموافقة علي الموازنة وعلي القوانين.

- 3- تشكيل مجلس اعلي للتعليم يؤلف السودانيين فيه الاكثرية, وتكريس 12% علي الاقل من الموازنة للتعليم.
 - 4- الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية.
 - 5- الغاء القوانين الخاصة بالمناطق المغلقة ورفع القيود المفروضة علي التجارة وعلي تنقلات السودانيين داخل السودان.
 - 6- نشر تشريع يحدد الجنسية السودانية.
 - 7- وقف الهجرة ما عدا في الحدود المتفق عليها في المعاهدة الانجليزية المصرية.
 - 8- انهاء عقد شركة الزراعات السودانية عند انتهاء اجله.
 - 9- تنفيذ مبدأ الخدمة الاجتماعية للسودانيين ومبدأ حق الافضلية لهم في وظائف الحكومة كما يلي:
أ. بإعطاء السودانيين فرصة لان يشتركوا فعلياً في حكم السودان, علي ان يتم ذلك بتعيين السودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في سائر فروع الحكومة الرئيسية.
ب. بحصر التعيينات للوظائف الحكومية بالسودانيين.
- اما بشأن الوظائف التي تدعو الضرورة الي تعيين غير سودانيين فيها فإنها تملأ بأشخاص يخدمون بمقتضي عقود لفترات محددة علي ان يدرب السودانيين في الوقت ذاته لملء تلك الوظائف عند انتهاء العقد.
- 10- تمكين السودانيين من استغلال موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.
 - 11- نشر قانون يفرض علي الشركات والمحلات التجارية التزام الاحتفاظ بنسبة معقولة من وظائف السودانيين.

12- الغاء اعانات مدارس الارساليات وتوحيد المناهج الدراسية في السودان الشمالي والجنوبي (عبد الرحيم؛ مذكر: 1971, ص 112 - 114).

رفض السكرتير الاداري السير دوغلاس نيوبولد المذكرة وقرر اعادتها الي رئيس المؤتمر مع رسالة جافة ابلغه فيها ما يلي:

"ان مؤتمر الخريجين في ادعائه تمثيل جميع السودانيين ومحاولته تحويل ذاته الي هيئة سياسية وطنية لم يعد باستطاعته ان يحتفظ بالتعاون مع الحكومة فحسب بل لا يستطيع ايضاً ان يأمل في استمرار الاعتراف به. ان المؤتمر بمجرد تقديمه المذكرة التي هي موضوع هذا الكتاب, وبالألفاظ التي صيغت بها, قد ارتكب ذينك الخطأين الذين حذرته منهما. وبذلك خسر ثقة الحكومة. ولا يمكن استعادة تلك الثقة الي ان يعيد المؤتمر تنظيم اتجاه شئونه علي نحو تستطيع معه الحكومة ان تركز الي ان رغباتها ستكون محترمة وتحذيراتها مرعية.

ان صاحب السعادة الحاكم العام, للأسباب الواردة اعلاه يجد نفسه غير قادر علي قبول مذكرتكم, لذلك, تعاد اليكم طيه."

"وقد طلب صاحب السعادة مني ان اضيف الي ما تقدم انه هو ومستشاروه عالمون حق العلم بحاجات السودان وبرغبة السودانيين المستنيرين المشروعة في زيادة اشتراكهم في حكم بلدهم وفي تطويره. ولتحقيق هذه الغاية فان حكومة السودان تدرس باستمرار, وتقوم بتنفيذ المشاريع المؤدية الي مشاركة السودانيين مشاركة اكبر في توجيه شئونهم ولتحقيق الخير العام والتقدم المنظم لهذا البلد ولشعبه. علي انه يجب علي المؤتمر ان يدرك ان من واجب حكومة السودان وعملها وحدها, مع مراعاتها الشديدة لالتزاماتها للوصاية علي شعب السودان, وبالتشاور, اذا دعت

الحاجة، مع الحكومتين الشريكتين في الحكم الثنائي، ان تقرر مبلغ السرعة التي تسير بها هذه المشاركة وهذا التطوير. ان الحكومة لترغب لرغبة صادقة في ان تقوم الفئات المتعلمة من ابناء البلد بإظهار مؤهلاتها وقدرتها علي تولي نصيبها الصحيح في ادارة الشؤون الداخلية، غير ان كل ما تقدم الي مثل هذا الوضع لا بد من ان يعرقل كثيراً ويؤخر ما لم يدرك المؤتمر بكل وضوح وبصورة قاطعة ان الحكومة تري من واجبها وتصر علي ان يحصر المؤتمر اهتمامه في شؤون السودان الداخلية ويتخلي عن كل ادعاء حقيقي او ضمنى بالتكلم بلسان البلد كله "(عبد الرحيم؛ مدثر: 1971، ص 114-115).

كان رد السكرتير الاداري علي مذكرة الخريجين في العام 1942م قاسياً، كما انه اتجه الي اجراء استشارات فردية بعد ذلك مع بعض اعضاء المؤتمر ادت فجأة الي نشوب ازمة كبيرة في المؤتمر بين اولئك الاعضاء الذين ارادوا ان يتفقوا مع الحكومة وان يتعاونوا معها والذين كانوا بصورة عامة ينادون باستقلال السودان عن مصر وعن بريطانيا ولكن عن طريق التعاون مع بريطانيا، وبين اولئك الاعضاء الذين كانوا يشعرون بان عدم الثقة بحكومة السودان هو المبدأ الاول للسياسة القومية الصحيحة، ويفضلون التعاون مع مصر علي التعاون مع بريطانيا.

وبناء علي رفض السكرتير الاداري لمذكرة المؤتمر تباينت آراء الخريجين حول الرد علي رفضه للمذكرة فمنهم المتطرفين الذين رأوا ضرورة المواجهة مع الحكومة الاستعمارية بينما رأي المعسكر الاخر انهم لم يصلوا بعد إلي المرحلة التي تؤهلهم للمواجهة. ولذلك فانه بناء علي موقف الخريجين من الرد علي رفض المذكرة بدأت الانقسامات التي ادت إلي ظهور الاحزاب السياسية علي مسرح الحياة السياسية في السودان.

موقف مؤتمر الخريجين من المجلس الاستشاري لشمال السودان والجمعية التشريعية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اخذ المثقفون واعضاء مؤتمر الخريجين العام يتحدثون عن مستقبل السودان السياسي, ونصيبهم من ثمرة النصر التي تحققت للحلفاء, خاطب حاكم السودان العام السير هيربرت هدلستون السودانيين عبر المذيع مبشراً بان حكومة السودان ستدرج بالسودان نحو الحكم الذاتي, وان ذلك يتحقق خلال عشرين عاماً فقط, أي في عام 1964م وكان قد القي خطابه ذاك عام 1944م.

بعد ذلك بدأت الحكومة في اتخاذ ما اعتقدت انه خطوة نحو الحكم الذاتي فأعلنت عن تكوين مجلس اسمته المجلس الاستشاري لشمال السودان, يتكون برئاسة حاكم السودان العام وينوب عنه السكرتيرون الثلاثة الاداري ثم المالي ثم القضائي, بالإضافة الي عضوية كل من السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي عضوية شرفية. ويضم المجلس ايضاً اعضاء من مجالس المديريات, بالإضافة الي اعضاء معينون.

وكانت خطة الحكومة ترمي الي السير بالإقليم الشمالي نحو الحكم الذاتي في خطوات محسوبة, بينما يظل الاقليم الجنوبي علي ما هو عليه مما يوحي بان ذلك كان تمهيداً لفصله والانفراد به لضمه الي احد البلاد الافريقية المجاورة والواقعة تحت النفوذ البريطاني.

يقول احمد محمد يسن: " قام السكرتير الاداري بوضع الاسس والقوانين لقيام مجلس استشاري لشمال السودان, وكان يعتقد ان هذا المجلس خطوة متقدمة في السير قدماً نحو المشاركة وخلق الثقة بين الحاكم والمحكوم".

ويمكن تلخيص هذه الاختصاصات في الآتي:

- 1- يحق له ابداء المشورة للحاكم العام في كل امر يطلب منه معالي الحاكم العام ابداء الراي فيه.
- 2- لا بد ان يناقش بيانات الحكومة المركزية وتوضيحاتها عن سياسة الحكومة ونشاطاتها المختلفة.
- 3- يستطيع الاعضاء ان يثيروا أي موضوع يهم تطور السودان بدون اخلال بالقواعد المرسومة وبدون تدخل في امور معينة كالدفاع والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والسياسة الخارجية.

وقد حسب السادة الانجليز ان قيام المجلس الاستشاري لشمال السودان سيستقطب المثقفين وزعماء العشائر, وكذلك كل قطاعات الشعب من زراع وعمال وصناع من سكان المدن والارياف, وسيكون رداً حاسماً لتطلعات مؤتمر الخريجين, ويسحب البساط من تحته ويجذب الشعب السوداني اليه. وكذلك فقد احاطوا هذا الامر في البداية بالكتمان والسرية بالنسبة لكل قطاعات الشعب السوداني من جهة, ولشركائهم في الحكم من جهة اخري, وحينما صدرت التشريعات في سبتمبر 1943م فقد علم بها مؤتمر الخريجين وعارضها معارضة عنيفة وقرر مقاطعته (يسن؛ احمد محمد: 2001, ص 122-123).

اعلن مؤتمر الخريجين العام مقاطعته لهذا المجلس كما قرر فصل أي عضو يقبل عضويته, والتزمت بذلك جميع الاحزاب الوطنية التي كان هدفها محاربة المشروعات الاستعمارية. ونتيجة لقرار المؤتمر لم يقبل عضوية المجلس سوي زعماء العشائر ورؤساء القبائل وكبار الموظفين الذين هم في الواقع جزء من الحكومة ترتبط مصالحهم بها وبهذا ولد المجلس ميتاً. وكان من اهم اسباب سقوط المجلس

الاستشاري لشمال السودان ان السيد علي الميرغني قد قاطعه, وكذلك مؤيدو السيد علي الميرغني الي جانب مقاطعة المثقفين بقيادة مؤتمر الخريجين العام.

بدأت حكومة السودان الاستعمارية تبحث عن مشروع جديد يخلو من المآخذ التي وصم بها المجلس الاستشاري لشمال السودان بعد ان فشل. وكونت لجنة لوضع المشروع الجديد قاطعها مؤتمر الخريجين العام ايضاً وطلب من اعضائه مقاطعتها فاستقال من عضويتها عبد الماجد احمد واسماعيل العتباتي, واشاد مؤتمر الخريجين بموقفهم الوطني هذا.

وبناء علي ذلك عدلت الحكومة الاستعمارية عن خطتها السابقة التي كانت ترمي الي فصل الجنوب عن الشمال, خصوصاً وان الجنوبيين انفسهم قد رفضوا دعوة الانفصال وتمسكوا بوحدة السودان. ولهذا تم صياغة مشروعات السودان لتشمل السودان بجميع حدوده الجغرافية.

بعد فشل الحكومة في مشروع المجلس الاستشاري لشمال السودان بدأت الحكومة تروج لقيام جمعية تشريعية منتخبة تكون بمثابة البرلمان الي جانب مجلس تنفيذي يكون بمثابة مجلس للوزراء ومسئول امام الجمعية. واخذت مجتمعات العاصمة الوطنية تتحدث عن حق تقرير المصير للسودانيين, وكان طبيعياً ان يطالب السودانيون بالاستقلال, لكن بالنسبة للظروف السياسية التي يعيشها السودان وملايسات الحكم الثنائي البريطاني المصري فقد كانوا يتشككون في نوايا بريطانيا في دعوتها الاستقلالية اذ انهم راوا ان البريطانيين يخططون لاستقلال مزيف ينهي العلاقة المصرية السودانية ومن ثم ينفردون بحكم السودان وضمه للمستعمرات الافريقية البريطانية.

يري الباحث ان البريطانيين قد ارادوا بعد فشلهم في انجاح مشروع المجلس الاستشاري لشمال السودان وبعد ان جاءت ضغوط مؤتمر الخريجين رافضة لتلك الخطوة الانفصالية التي ترمي الي فصل الجنوب عن الشمال ان يستعيضوا عن المجلس الاستشاري لشمال السودان بالجمعية التشريعية التي اجريت انتخاباتها في نوفمبر 1948م كبديل لإقناع الراي العام باهتمامهم باشارك كل السودانين في ادارة بلادهم.

وكانت قد اقترحت الحكومة في عام 1843م قيام لجنة تعني بالإصلاح الاداري, وذلك لوضع اقتراحات الي قيام جمعية تشريعية. وقد رفض مؤتمر الخريجين المشاركة في هذه اللجنة. وعند تعثر المفاوضات البريطانية المصرية في مصر, وقبل استئنافها هناك, فقد ادلي المستر بيفن وزير الخارجية البريطاني ببيان في مجلس العموم البريطاني ورد فيه ما يلي: " ان حكومة صاحب الجلالة ليس لها أي هدف في السودان غير رفاهية مواطنيه, كما اتفق عليه بين حكومة صاحب الجلالة البريطاني وحكومة مصر في اتفاقية عام 1936, وهو هدف لا يمكن تحقيقه بغير وجود ادارة مقتدرة ومحايدة في السودان. ومن اغراض هذه الادارة تكوين مؤسسات بالقطر تمضي قدماً نحو الحكم الذاتي الذي يهدف في النهاية الي استقلال السودان. وهذا الاصرار يستدعي الاسراع بتمكين السودانين من تحمل اعباء أكبر في ادارة وحكم السودان" (يسن؛ احمد محمد: 2001, ص 187).

وعند نهاية الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري في 1946/4/21م اعلن السكرتير الاداري نيابة عن الحاكم العام بياناً اعلن فيه قيام هذه اللجنة الخاصة بالإصلاح الاداري برئاسة السكرتير الاداري وعضوية ثمانية اعضاء آخرين من كبار الموظفين البريطانيين, وثمانية اعضاء يمثلون المجلس الاستشاري (جلهم من حزب الامة), وثمانية اعضاء يمثلون المصالح والمؤسسات المختلفة, الغرف التجارية

واصحاب المشاريع الزراعية الكبيرة.....الخ, ثم ثلاثة اعضاء يمثلون حزب الامة وعضو يمثل القوميين وآخر يمثل حزب الاحرار. وقامت حكومة السودان بدعاية واسعة لقيام هذه اللجنة, وبذلت مجهوداً خارقاً لتمثيل كل الفعاليات والاحزاب غير ان الاحزاب الاتحادية قد رفضت الاشتراك, ولكن فان كبار الخريجين المنتسبين للأحزاب الاتحادية قد اشتركوا في اللجنة مما جعل حكومة السودان تدعي ان الختمية قد اشتركوا في اللجنة.

بعد عقد لجنة الادارة الي مؤتمرها خرجت بتوصيات تمثلت في الآتي:

- 1- قيام جمعية تشريعية لعموم السودان تحل محل المجلس الاستشاري ومجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام.
- 2- منح اختصاصات واسعة للجمعية التشريعية والسير بها علي النمط البرلماني للوصول بالبلاد اخيراً الي برلمان سوداني يتمتع بكل سلطات البرلمان.

عموماً فقد اجاز المجلس الاستشاري هذا التشريع وقدمه الحاكم العام الي دولتي الحكم الثنائي في اغسطس عام 1947م لأخذ موافقتهما. وهكذا وافقت حكومة مصر علي مبدأ اعطاء الحكم الذاتي للسودانيين, غير انها اعترضت علي المشروع لأسباب منها انه لا يعطي القدر الكافي من المسؤولية للسودانيين, وان حكومة السودان ستظل مسيطرة علي سيادة السودان عن طريق كبار المسؤولين البريطانيين في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. كما اعترضت علي عدم تمثيل المصريين في المجلس التنفيذي وطالبت بان يكون عددهم مساوياً لعدد البريطانيين في المجلس. وكونت لجنة تنسيق بين ادارة حكومة السودان وبعض المختصين المصريين وتقدمت بتوصياتها للحكومة المصرية غير ان مجلس الشيوخ المصري رفض المشروع روحاً ونصاً. وفي الرابع عشر من يونيو 1948م خولت الحكومة

البريطانية الحاكم العام التصديق بقيام الجمعية التشريعية (يسن؛ احمد محمد: 2001, ص 187-189).

تم افتتاح الجمعية التشريعية في 15 نوفمبر 1948م لتضم اعضاء من كل السودان شماله وجنوبه، وفي 15 ديسمبر تم افتتاحها. وتتكون الجمعية التشريعية من 95 عضواً منهم 89 سودانياً، ومن هؤلاء 10 اعضاء عن طريق الانتخاب المباشر و55 بانتخابات غير مباشرة و 10 معينين و 14 بحكم وظائفهم، اما الستة الباقون فهم الاعضاء البريطانيون في المجلس التنفيذي يقابلهم ستة من الوزراء السودانيين (ضرار؛ ضرار صالح: , ص 277).

قاطع مؤتمر الخريجين كما ذكر آنفاً مشروع الجمعية التشريعية، وكان قرار المؤتمر ينص علي مقاطعة تلك الجمعية حتي لو جاءت مبرأة من كل عيب ما دامت تقوم في ظل حكومة السودان البريطانية التي اجمع السودانيون علي ضرورة انهاؤها وزوالها. وعلي اثر ذلك تكونت الجبهة الوطنية من الاحزاب الاتحادية وبعض المستقلين وكان شعارها مقاطعة الجمعية التشريعية ومقاومتها بكل الوسائل والسبل. وتولي سكرتارية الجبهة الوطنية الاستاذ حماد توفيق الذي فصل من وظيفته لذلك السبب وهي من وظائف الدرجة الاولي في وزارة الزراعة. ومن الناحية الأخرى فقد قبلت الجبهة الاستقلالية بالجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي، وقررت ان تخوض انتخاباتها علي اعتبار انها خطوة نحو الحكم الذاتي والتدرج بالسودان نحو الاستقلال بإشراف الحكومة البريطانية.

كانت مقاطعة الجمعية التشريعية عنيفة للغاية، وتمثلت في المظاهرات والمسيرات الهادرة والحاشدة والليالي السياسية الصاخبة في العاصمة المثلة وفي اقاليم السودان وخاصة ود مدني وعطبرة والابيض وبورتسودان وكسلا والفاشر. وبالمقابل فقد قررت حكومة السودان مواجهة المقاطعة بالعنف والقوة، واستعملت في تفريق المظاهرات

والتجمعات القنابل المسيلة للدموع وخرطوم المياه وضرب المتظاهرين بالهراوات، وعقدت العديد من المحاكمات التي تنتهي عادة بالسجن أو الغرامة أو الاثنين معاً. ونتيجة لذلك دخل سجن كوبر العديد من قادة تلك المظاهرات منهم اسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين وحمامد توفيق رئيس الاتحاديين والدرديري احمد اسماعيل رئيس وحدة وادي النيل، والطيب محمد خير رئيس حزب الاحرار الاتحاديين وسليمان موسى الرئيس السابق لنقابة عمال السكة حديد، ويحي الفضلي، وخضر حمد، وحسن ابو جبل، وعبد الرحمن حمزة وامين سيد، وعلي حامد من الاشقاء واحمد خير من المستقلين (علي حامد: 2000، ص 56-57).

وفي هذا الجو المشحون بالتوتر جرت الانتخابات وبسبب المقاطعة التي اوشكت ان تكون إجماعية فاز قلة فقط من الجبهة الاستقلالية بأصوات لا تكاد تتعدى العشرات في دوائر يبلغ عدد الناخبين فيها عشرات الالاف. وفي حيلة انتخابية رشح المعارضون بعض مؤيديهم حتي تجري الانتخابات ولا يفوز المؤيدون للحكومة بالتركية. وفي هذا الجو المتوتر والمعارضون في السجن افتتح الحاكم العام الجمعية التشريعية واعلن في خطاب الافتتاح صراحة بان المقاطعة كانت شاملة وفعالة مما يجعل الجمعية التشريعية بوضعها الحالي غير معبرة عن ارادة السودانيين. وكانت المفاجأة ان قاطع السيد علي الميرغني حفل الافتتاح وكانت مقاطعة تمثل انتصاراً عظيماً للمعارضة وذلك لمكانته في المجتمع ولما تمثله طائفة الختمية من تأثير علي الراي العام السوداني.

استمرت حكومة السودان في اجراءاتها فأعلنت عن تكوين المجلس التنفيذي وهو بمثابة مجلس الوزراء، ويضم من السودانيين عبد الله خليل زعيماً للجمعية ووزيراً

للزراعة وعبد الرحمن علي طه وزيراً للمعارف وعلي بدري وزيراً للدولة, وعبد الماجد احمد وكيلاً لوزارة التجارة والتموين, وعبد الرحمن عابدون وكيلاً لوزارة الري.

مؤتمر الخريجين ونشأة الاحزاب السياسية السودانية:

كان للصراع القائم بين العناصر المختلفة في المؤتمر كما ذكر سابقاً وموقفهم من الرد علي رفض السكرتير الاداري لمذكرة 1942م قد أدى إلى بروز تيارات سياسية بالسودان أحدهما معسكر المعتدلين الذين يرون ضرورة الاستمرار في العلاقة بين المؤتمر والإدارة البريطانية. أما المعسكر الأكثر تطرفاً والذي تزعمه إسماعيل الأزهري كان يرى عدم جدوى الحوار مع الحكومة وأن الحاجة ملحة لمواجهة الإدارة البريطانية لمواجهة سياسية مباشرة وبصلاية, ونتج عن كل ذلك بروز الأحزاب السياسية.

ونتيجة لذلك فقد ظهرت الاحزاب السياسية السودانية لأول مرة في السودان منذ عام 1945, وقد قامت الاحزاب السياسية علي قسمين, احزاب اتحادية تنادي بالوحدة مع مصر للتخلص من الانجليز من البلدين, واحزاب استقلالية تنادي بالاستقلال بدون أي رابطة من الروابط مع أي جهة. وقد كانت نشأتها عفوية ولكنها شكلت معلماً بارزاً في نمو وتطور الحركة الوطنية السودانية وقد نشرت الوعي السياسي بين أفراد المجتمع كما أنها بصرت الشعب بحقوقه وأسهمت بدور بارز ومقدر في تشكيل القومية السودانية. وقد قادت هذه الاحزاب التي كان معظم رموزها من الخريجين الحركة الوطنية وتحقق بجهودها توقيع اتفاقية الحكم الذاتي التي بموجبها تم إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان في يوم 19 ديسمبر 1955م (عبد الرحمن؛ فتح الرحمن الطاهر: 2021, ص 19).

وتوالى الأحداث في مصر والتي انتهت بالانقلاب العسكري في العام 1952م وقد لعب اللواء محمد نجيب الذي كان معروفاً لدى السودانيين والذي عاش في السودان عندما كان والده يعمل فيه ودرس في كلية غردون، وقد سعى الثورين إلي الاجتماع بقيادات العمل السياسي السوداني بالقاهرة والتشاور معهم تمهيداً للاتفاق مع الانجليز وصولاً لتحقيق الحكم الذاتي بالسودان، واستجاب الوطنيون من أبناء السودان وأرسلوا وفداً للتفاوض حول مسألة الحكم الذاتي بالقاهرة وصولاً الي منح السودانيين حق تقرير مصيرهم، وقد تحقق ذلك وتم توقيع الاتفاقية في 12 فبراير 1953م (Robertson James:1960, p 292).

بعد الجهود الوطنية الخالصة تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي من خمسة عشر مادة، وقد ناقشت الجمعية التشريعية مسودة نظام الحكم الذاتي ودستوره الذي نصَّ علي (قيام برلمان سوداني بموجب انتخابات عامة حرة، وعلي أن ينتخب البرلمان رئيساً للوزراء يعين مجلس وزرائه ويتولى السلطة التنفيذية وحكم البلاد) كما نصَّ الدستور علي(أن تكون رئاسة الدولة في يد الحاكم العام ومجلس الحاكم العام. وقد نصت المادة التاسعة علي أن الفترة الانتقالية كما حددتها الأحزاب لا ينبغي أن تتعدي ثلاث سنوات، وتنتهي هذه الفترة عندما يجيز البرلمان السوداني قراراً يعبر فيه عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتين بهذا القرار (دار الوثائق القومية: 1953م، الفصول 9, 10, 11).

قام البرلمان السوداني الاول بمهامه الوطنية بكل اخلاص وتفان، وكان اهم انجاز له هو اتحاد الصف الوطني لإعلان الاستقلال من داخل البرلمان يوم 19 ديسمبر 1955م، وبعد الاعلان عقدت جلسة مشتركة بين مجلس الشيوخ والنواب وتم اختيار لجنة خماسية اجازت الوان علم السودان وهم احمد محمد

صالح, احمد محمد يسن, الدرديري محمد عثمان, وعبد الفتاح المغربي, وسرسيوايرو, وتم اختياره بألوانه الثلاثة الازرق رمزاً للنيل في اعلي العلم والاصفر رمزاً للصحراء في الوسط ثم الاخضر رمزاً للزراعة في الاسفل. واختير اليوم الاول من يناير 1956م ليرمز للاعتراف باستقلال السودان (دار الوثائق القومية: 1955, جلسات المجلس).

وفي جلسة الاحد الاول من يناير 1956م تلا اسماعيل الازهري خطابي الاعتراف من الدولتين مصر وبريطانيا باستقلال السودان.

النتائج:

وخلصت الدراسة الي:

1- ان نشأة مؤتمر الخريجين وقيامه, وظهوره ككيان يقود الكفاح الوطني كان ضرورة ملحة في ذلك الوقت لتوحيد جهود الخريجين والمستنيرين من ابناء الشعب السوداني لمقاومة ومناهضة الاستعمار في البلاد.

2- حاولت بريطانيا الالتفاف علي مطالب مؤتمر الخريجين التي قاموا بتقديمها في مذكرة عام 1942م. لذلك جاءت بمشروع انشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان ولكنها اصطدمت بمعارضة مؤتمر الخريجين الذي رأي في ذلك خطوة مؤكدة نحو فصل الجنوب عن الشمال, مما اضطر الحكومة ان تستعيز عنه بالجمعية التشريعية كهيئة يمثل فيها الشماليين والجنوبيين.

3- كان لموقف الخريجين من الرد علي رفض السكرتير الإداري لمذكرة 1942م التي رفعها المؤتمر الي حكومة السودان للمطالبة بحق السودانيين في تقرير مصيرهم قد ادي الي انقسام في الراي بين الخريجين والذي بدوره قد قاد الي نشأة وقيام الاحزاب السياسية لأول مرة في تاريخ السودان

السياسي، والتي لعبت دوراً بارزاً ومهماً وعبر رموزها الذين كان معظمهم من الخريجين في الوصول بالبلاد الي الاستقلال التام في 19 ديسمبر 1955م.

التوصيات:

ونتيجة لما سبق فان الدراسة توصي بضرورة زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية الخاصة بمؤتمر الخريجين العام ودوره في الحركة الوطنية السودانية، ودراسة نشاط رموزه الوطنية الذين ساهموا بقدر كبير وفعال في مسرح الحياة السياسية بالسودان والذي قاد البلاد نحو اعلان الاستقلال من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م.

المصادر والمراجع:

اولاً المصادر:

الوثائق التاريخية:

(1) الوقائع الرسمية لمجلس الشيوخ جلسة الاثنين 1955/12/26م والوقائع

الرسمية لمجلس النواب السوداني جلسة 48 الاثنين 1955/12/26م.

(2) دار الوثائق القومية: ملحق التشريع الخاص لغازيته حكومة السودان نمرة

854 بتاريخ 21 مارس 1953م، الفصول 9, 10, 11.

مذكرات السياسيين:

(1) احمد؛ إبراهيم (مذكرات): 1900م-1988م(حياة إنسان بين الأصالة

والتحديث): بدأ كتابتها الأستاذ عثمان حسن احمد ووافته المنية قبل

- إكمالها فأتمها البروفيسور محمد سعيد القدال وآخرون, رقم الإيداع (92/91/119), الخرطوم 2003م, ص 27.
- (2) الخليفة؛ عبد اللطيف: مذكراته الشخصية بعنوان (وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة), ج1, دار جامعة الخرطوم للنشر- الخرطوم 1988م.
- (3) حامد؛ علي: صفحات من تاريخ الحركة الوطنية السودانية, دار جامعة الخرطوم للنشر, ط1, 2000.
- (4) حمد؛ خضر (مذكرات): الحركة الوطنية - الاستقلال وما بعده, الناشر: مكتبة الشرق والغرب, ط1, 1980م.
- (5) خير؛ احمد محمد: كفاح جيل, دار جامعة الخرطوم للنشر, ط3, 1991م.
- (6) ياسين؛ احمد محمد: مذكرات احمد محمد ياسين, مركز محمد عمر بشير, ام درمان, رقم الايداع 2001/234.

الدوريات:

- (1) مجلة الفجر : احمد خير المحامي, واجبنا السياسي, مؤتمر الخريجين, المجلد الثالث, عدد 6 .
- (2) مجلة الفجر المجلد الاول: 1935, ص 119 - 120.
- (3) عبد الرحمن؛ فتح الرحمن الطاهر: الجذور التاريخية لنشأة الاحزاب السياسية السودانية, مجلة جامعة ام درمان الاسلامية (المجلد السابع عشر والعدد الاول) العام 1443هـ / 2021م, 2021; ISSN:5361-1858, 113-128, (2);17,
- <https://doi.org/10.52981/oiuj.v17i2.1834>

ثانياً المراجع العربية:

- (1) بشير؛ محمد عمر: تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900-1969م)
المطبوعات العربية، الخرطوم، 1980.
- (2) ضرار؛ صالح ضرار؛ تاريخ السودان الحديث، دار مكتبة الحياة بيروت،
1968، ط4.
- (3) عبد الرحيم؛ مدثر؛ الامبريالية والقومية في السودان - دراسة للتطور
الدستوري والسياسي 1899 - 1956، دار النهار للنشر ش.م.ل،
بيروت، 1971.
- (4) بخيت؛ جعفر محمد: الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان-
1919-1939م، الخرطوم، 1987م.

ثانياً المراجع الاجنبية:

- (1) Robertson James: The Sudan Anglo
Egyptian Relation, 1800-1956, London
1960.